مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مكونات الحساب الاقتصادي المستقل لقياس الفعالية الاقتصادية للمؤسسات افتتاحية للقطاع العام
اسم الكاتب: د. علي حشمة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3880
تاريخ الاسترداد: 2026/04/17 16:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (20) العدد (1) 1998
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research –Economical Science Series Vol. (20) No (1) 1998

مكونات الحساب الاقتصادي المستقل لقياس الفعالية الاقتصادية للمؤسسات الإنتاجية للقطاع العام

الدكتور علي حشمة*

(قبل للنشر في 1994/8/31)

❐ ملخص ❐

يرتبط تطوير الإدارة الذاتية في مجال الإنتاج عضوياً بإدخال الحساب الاقتصادي الكامل، وتنفيذ مبادئ التعويض الذاتي والتمويل الذاتي، وتتلازم هذه المبادئ مع توسيع حقوق واستقلالية المؤسسات الإنتاجية القائمة على أساس الحساب الاقتصادي، ويبرز أهم شرط لنجاح هذه الآلية الاقتصادية الجديدة في توسيع حقوق العاملين في المؤسسات الإنتاجية في إدارة هذه المؤسسات، وكذلك في إلقاء كامل المسؤولية عليهم في النتائج النهائية لها، وفق مبدأ (يتحمل المسؤولية فقط من يتمتع باتخاذ القرار).

وتقع مهمة حل المسائل الداخلية لعمل الحلقات الاقتصادية القاعدية على عاتق كل حلقة وعلى العاملين فيها، و لا ينفي توسيع مبادرة استقلال الحلقات الاقتصادية والعاملين فيها ضرورة توطيد المبادئ المركزية في حل القضايا الاستراتيجية لتطور الاقتصاد الوطني، و لا يتناقض معها.

ويتطلب العمل بنظام الحساب الاقتصادي المستقل تطبيق مبدأ التمويل الذاتي، حيث يتيح هذا المبدأ إمكانية الحصول على أرصدة التعويض وتأمين الأجور وتطوير الإنتاج، ويقدم أقصى قدر من الاعتماد على القوى الذاتية في المؤسسات الإنتاجية.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

مقدمة:

هناك نزعتان تتصارعان حول آلية إدارة الاقتصاد الوطني في روسيا؛ النزعة الأولى تعتبر أن ما هو موجود مقبول ومن الممكن تحسينه وإكماله، أي بعبارة أخرى فإن نظام الإدارة الاقتصادي المركزي الموجود يجب الإبقاء عليه باستثناء بعض عناصره التي تحتاج إلى التحسين والإتقان، وهذه هي النزعة الانتقائية، والنزعة الثانية تعكس الاتجاه نحو إصلاح جذري ونوعي لإدارة الاقتصاد الوطني. ويقول أصحاب الاتجاه بأن نظام الإدارة الاقتصادي القائم لا يتفق في جوهره مع الظروف المتغيرة والمهام الجديدة، وبالتالي فهو يعرقل تحقيق هذه المهام. ولذلك يستحيل تطوير هذا النظام أو إكماله عن طريق تبديل أو تعديل بعض عناصره، ومن هذا المنطلق تتطلب المهام الاقتصادية الجديدة آلية اقتصادية تتلاءم معها.

إننا نتفق مع وجهة النظر المطالبة بالإصلاح الاقتصادي الجذري وضرورة إحلال آلية اقتصادية تتلاءم مع المتغيرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في روسيا.

وقد قامت هذه الدراسة التحليلية العلمية بطرح الأسباب المبررة للإصلاح الاقتصادي، منطلقين من بنية الاقتصاد الوطني الواقعية ومستوى تقييم الإنتاج الراهن، ويعتبر الإصلاح الاقتصادي لأسلوب التخطيط المتبع أهم حلقة من حلقات الإصلاح، وتشمل صياغة الآلية الجديدة للتخطيط مجالين: الأول هو التخطيط على مستوى الاقتصاد الوطني ككل موحد، يبحث تشكل بنية هذا الاقتصاد ووتائر نموه وصلاته الداخلية المتبادلة هدفاً للتنظيم المخطط ذي التبعية المركزية، فالمركز الاقتصادي هو الذي يحدد بشكل فعال ورشيد كل طائفة من المسائل التي تشمل الاقتصاد الوطني ككيان موحد، وهذا يتم عن طريق الاستخدام الواضح لأساليب التخطيط الهادفة، وفي مقدمتها مؤشرات الميزان الاقتصادي والمعدلات الاقتصادية. والثاني يتعلق بتنظيم النشاط الاقتصادي للإدارة القاعدية لحلقات الاقتصاد الوطني (المجمعات والمؤسسات)، ويختلف المجال الثاني عن المجال الأول من ناحية أهدافه وأساليبه ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية، حيث إن حل المسائل الداخلية لعمل الحلقات الاقتصادية يجب أن يُلقى على عاتق كل حلقة والعاملين فيها، وليس ثمة تناقض بين توسيع مبادرة واستقلالية الحلقات الاقتصادية القاعدية، ونطبق الحساب الاقتصادي المستقل فيها، وبين توطيد المبادئ المركزية في حل القضايا الاستراتيجية لتطوير الاقتصاد الوطني. كما أكدنا على ضرورة تطبيق أسلوب الإدارة الديمقراطية من خلال تمويل المؤسسات والمجمعات الاقتصادية القاعدية للحساب

الاقتصادي والمستقل والتمويل الذاتي، واستخدام العلاقات السلعية النقدية استخداماً واسعاً، على أن يتم البدء بالحلقات الأكبر حجماً والأكثر تجهيزاً من الناحية التكتيكية والمالية وذات المردود الاقتصادي العالي.

مكونات الحساب الاقتصادي المستقل:

يُعَدُّ مصطلح تغطية التكاليف ذاتياً ومصطلح التمويل الذاتي من أهم مكونات الحساب الاقتصادي المستقل، ودائماً ما يختلط مفهوم التكاليف ذاتياً بالتمويل الذاتي، والواقع أن مفهوم تغطية التكاليف ذاتياً هو مفهوم أشمل من مفهوم التمويل الذاتي، فمفهوم تغطية التكاليف ذاتياً يوضح أن ما تنفقه المؤسسات الإنتاجية يجب أن يعوض من خلال مردود التوظيفات الاستثمارية فيها، فإذا كان مردود التوظيفات (الربح) يعادل 15٪ من مجمل التوظيفات في العام الواحد، فمعنى هذا أن تعويض النفقات على هذه التوظيفات يتم خلال ستة أعوام ونصف، أما إذا كان مردود هذه التوظيفات (الربح) يعادل 12٪ سنوياً، فمعنى هذا أن يتم التعويض خلال ثمانية أعوام تقريباً، ولكن هذا الفهم النظري يقتصر على مرحلة إعداد المشروع من حيث تحديد التوظيفات والمعدات الجديدة، ولا ينسحب على دور مسؤولية العاملين عن الحساب الاقتصادي في ظل المستجدات التي تفرزها المؤسسة الإنتاجية من خلال مرحلة التشغيل.

إن تغطية التكاليف ذاتياً تعني بشكل أشمل التعويض عن النفقات المبررة اجتماعياً، وتكاليف المواد الخام، والأولية، والأجور، ومن خلال هامش الربح المحقق. وطبيعي كلما كان حجم النفقات مرتفعاً فإن الربح الناتج ينخفض، ويتأخر زمن إنجاز تغطية التكاليف ذاتياً عن المواعيد المقررة، والعكس صحيح في حال تقليص حجم النفقات، فإن زمن تغطية التكاليف ذاتياً يتسارع، وينتج عن ذلك ربحٌ إضافيٌ[1].

ولكن ذلك لا يعني أنه كلما كانت التكاليف الاستثمارية كبيرة كان الربح أصغر، ففي كثير من الأحيان يلاحظ أن تخفيض التكاليف بشكل مصطنع يؤدي إلى تقليل الأرباح، ويبطئ من زمن تغطية النفقات ذاتياً.

إن معدل المقرر بمردود تغطية التكاليف ذاتياً يتجدد بذلك المؤشر، الذي يتم من خلاله الحصول على ربح قياسي بالارتباط مع حجم التكلفة الأساسية، و يجب الملاحظة هنا أن بعض المؤسسات تظهر ربحاً ولكنها في جوهر الأمر خاسرة قياسياً إلى حجم النفقات الموظفة فيها.

يبدو أن السرعة الزمنية في تغطية التكاليف ذاتياً والربح الناتج عن تسارع المدة في الإنجاز لا يعنيان أن يوزع هذا الربح الإضافي على العاملين في المؤسسة، بل يعاد هذا الدخل الإضافي إلى تلك

---

[1] فورونين: الحساب الاقتصادي المستقل – التمويل الذاتي – تغطية التكاليف.

الخلايا ذاتها من خلايا الحساب الاقتصادي للمؤسسة الإنتاجية؛ أي إلى ميزانية المؤسسة ذاتها، شأنها شأن واردات الأموال الأساسية والإضافية.

إن زيادة دخل العاملين في المؤسسة الإنتاجية تنتج عن زيادة الربح الإضافي للمؤسسة الناتج عن السرعة في تغطية التكاليف ذاتياً عن المدة المقررة، كما أن جزءاً من هذا الربح يذهب إلى الدولة، باعتبار أن ضريبة التداول المقتطعة لحساب المركز تكبر كلما كبر ربح المؤسسة الإنتاجية المتعلقة بالمردود المرتفع لجهود العاملين المبذولة فيها.

ويختلف الأمر بالنسبة للتمويل الذاتي، حيث إن جوهر التمويل الذاتي لا ينحصر في تغطية التكاليف فحسب، بل يخصص الدخل الناتج للمؤسسات نفسها بعد استقطاع المدفوعات المخصصة لمصلحة المجتمع من خلال الدولة. إن التمويل الذاتي يعني أن نفقات المؤسسات تدفع من أموالها الخاصة، وأن أرصدة التعويض والأموال المتداولة والدخول من بيع الأرصدة الأساسية الزائدة، والدخل الناتج من تصريف الممتلكات العائدة لها، وأرصدة أجور العمل والتراكم تظل تحت تصرف المؤسسات نفسها، وهذا يستجيب للمبدأ القائل "في المجتمع القائم على أساس الملكية العامة لوسائل وأدوات الإنتاج يعيد كل منتج للمجتمع بقدر ما أعطاه إليه المجتمع نفسه".

إن تغطية التكاليف ذاتياً عنصر من عناصر التمويل الذاتي، ولكنه ليس شرطاً كافياً له. إذ إن التمويل الذاتي هو الخطوة التالية للحساب الاقتصادي بالمقارنة بتغطية التكاليف ذاتياً، ويبرز مفهوم التمويل الذاتي الأوسع على نطاق الاستهلاك الشخصي من خلال مخصصات صرف الأجور، حيث يجد كل مستهلك للأجر نفسه من خلال التمويل الذاتي، بينما ينتفي وجود مبدأ تغطية التكاليف ذاتياً، حيث إن صرف الأجور في مجال الاستهلاك الشخصي لا يعوض، ولا يعود بالأرباح.

أما فيما يتعلق بدرجة ارتباط التمويل الذاتي بالحساب الاقتصادي، فان مفهوم الحساب الاقتصادي هو مفهوم أشمل من مفهوم التمويل الذاتي؛ فبالإضافة إلى شموليته للتمويل الذاتي فهو يتضمن الاستقلالية النسبية للعاملين في المؤسسة الإنتاجية، وإشراكها في إدارة اقتصادها تمهيداً للانتقال إلى الإدارة الذاتية للمؤسسة الإنتاجية.

إن التمويل الذاتي لا يمكن أن يكون كاملاً إذا أخذ الدخل الصافي للعاملين في المؤسسة الإنتاجية -على أساس نظام الحساب- الاقتصادية جزئياً بعين الاعتبار، حيث إن الحساب الاقتصادي في هذه الحالة لا يشمل سوى شكل واحد من هذا الدخل وهو الربح، أما الشكل الآخر للدخل الصافي (وهو ضريبة التداول التي تقطع من الدخل لحساب الجهات المركزية) فلا

تدرج ضمن مفهوم التمويل الذاتي أساساً.

ولذلك يسمح في كثير من الأحيان بتخصيص نسبة مئوية معتبرة من ضريبة الدخل المتحصلة من أجل رفع نوعية السلع الجديدة للمؤسسة، وتسديد القروض المصرفية، وهنا يطرح السؤال التالي: كيف تجري آلية حساب ضريبة التداول؟

إن ضريبة التداول عادة تقتطع من الدخل الناجم عن بيع المنتجات النهائية، وفي حال الإخلال بتصريف السلع لسبب وآخر فان تغطية الخسائر يتم على حساب ميزانية الدولة، أي على حساب ضريبة التداول التي تشكل الجزء الأساسي من الميزانية، المقتطع لصالح الدولة، وبمعنى أخر تقع هذه الخسائر على كاهل المجتمع، علماً بأن هذه الخسائر يجب أن تتحملها المؤسسات التي تسببت فيها. إن تغطية الدولة للخسائر الناتجة عن إخلال المؤسسات بالوظيفة الاقتصادية يعني إضافة مداخيل من قبل الدولة إلى المؤسسة لم تكسبها كما يقولون بجهودها الذاتية، ويعني أن التمويل الذاتي لا يتحقق.

وتدرج في محال التمويل الذاتي النفقات التي تصرف على إعادة التجهيز الآلي والإنشاءات وتوسيع الإنتاج...الخ. ولا يجوز أن تمول من المصادر المركزية سوى المؤسسات الضخمة، وذلك في حالات خاصة جداً.

إن التمويل الذاتي نفسه يبدأ من خلال وضع أرصدة تعويضات العاملين كاملة تحت تصرف المؤسسة نفسها، وذلك لتتمكن المؤسسة من إعادة استثمار رصيد التعويض ليس فقط لإعادة تجديد الإنتاج البسيط بل والموسع أيضاً؛ حيث إنه في كثير من الأحيان لا يوضع رصيد تعويض العاملين (القيمة المضافة التي أنتجها العاملون) تحت تصرف المؤسسة نفسها، بل يذهب قسم كبير منها إلى الأرصدة المركزية (الوزارات).

وباعتبار أنه في كثير من الأحيان، لا يمكن سد هذا النقص على حساب القروض المصرفية، نظراً لعدم توفر المصدر اللازم لإبقائه، فلا يبقى سوى مخرج وحيد، هو إعادة مبالغ التعويض المسحوبة من موارد المجتمع والأرصدة المركزية للوزارات إلى العاملين في المنشآت الإنتاجية، وتحدد حصة الأرصدة المركزية في هذه الحالة بذلك الجزء من اقتطاعات مداخيل مؤشر التوظيفات الفعلية في الأرصدة الأساسية[2].

ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أنه حتى في الحالة التي يتم فيها وضع الاقتطاعات تحت تصرف المؤسسات، فلا يعني ذلك أن التمويل الذاتي الحقيقي قد تحقق، إذ إن آلية تسيير اقتصاد المؤسسة الإنتاجية القائم على الحساب الاقتصادي، لا يستبعد إدخال منشآت ذات قيمة مرتفعة

---

[2] احمدوف ا. الحساب الاقتصادي المستقل – التمويل الذاتي وتغطية التكاليف.

أصلاً في موازين المؤسسات الإنتاجية، بينما تقيم بأسعار منخفضة من خلال تفليس النفقات بشكل مصطنع، وعند ذلك تنشأ أرصدة فائضة وهمية تنتج عنها زيادة المداخيل بشكل مصطنع.

أجور العمل في ظروف التمويل الذاتي في ظل الحساب الاقتصادي:

يتحدد الأجر في المؤسسات الإنتاجية القائمة على أساس التمويل الذاتي من خلال نمو الناتج الصافي قياساً للرصيد الأساسي طبقاً للمعدل المقرر.

فإذا كان الرصيد الأساسي يزيد عن الحجم الضروري اجتماعياً، عندما يجرى حسابه انطلاقاً من المعدلات المنخفضة للإنتاج وعدد العاملين الأعلى من المعدل اللازم وحجم المنتجات المنخفض ونوعيتها غير الملائمة وتشكيلتها السلعية المتخلفة، فإن إعادة إنتاج مثل هذا الرصيد الأساسي يرفع معدل أجور العمل، ويتجاوز إطار التمويل الذاتي، وتشكل الأجور الزائدة عن المعدل في ظل هذه المعطيات ضعفاً كبيراً في المردودية الاقتصادية لهذه المؤسسات، وتخلق أرصدة أساسية فائضة على حساب الدولة وغير مبررة اقتصادياً، وذلك عندما يضاف قسم من الأجور الزائدة إلى الأرصدة الأساسية، مما يقلص -بفعل زيادتها- عدد العاملين، ويرفع مستوى متوسط الأجر، دون أن يكون هذا مرتبطاً بكمية ونوعية العمل المبذول، وهذا ما يخرق المبدأ الأساسي للتوزيع حسب العمل.

ولذلك فإن تثبيت رصيد الأجور الأساسية كنقطة بداية يأتي في هذه الحالة متناقضاً مع مهام النمو اللاحق لأحجام الإنتاج، ذلك أن الطاقات المستخدمة في المؤسسة الإنتاجية خلال فترة محددة قد لا تسفر عن مردود كامل، نظراً لنوعية المنتج الذي يتطلب حصوله على مردود زمناً أطول، وهذا يتطلب أرصدة إضافية للأجور من ميزانية الدولة، ولهذا فإن أرصدة الأجور القائمة على أساس المعدلات أكثر فعالية وموضوعية من الأرصدة الأساسية، ويجرى تقدير تلك المعدلات وفقاً للناتج الصافي المتبقي للعاملين في المؤسسة الإنتاجية المعنية، حيث تكمن القضية الملحة هنا في إقامة الارتباط المباشر بين الأجور ومكافآت العاملين من ناحية، وبين نتائج أعمالها من ناحية أخرى. وهنالك عاملان أساسيان لضبط مثل هذا الارتباط ضبطاً اقتصادياً بين الأجور والمكافآت ونتيجة العمل، الأول هو إثارة الحافز انطلاقاً من الربح، والثاني هو عمل المؤسسة على أساس المقاولة الجماعية، رغم أن العامل الأول هو المسيطر حالياً، حيث تحسب أجور العمال اعتماداً على معدل محدد يتم إعداده بطرق متباينة انطلاقاً من مفهوم التكلفة الأساسية والربح، حيث ينتقل جزء من ربح المؤسسة إلى الدولة، وينقل الجزء الآخر كحافز

مادي إلى أرصدة العاملين[3].

ومع ذلك فإن هذا الجزء المعني من الربح الذي ينتقل إلى العاملين في المؤسسة كرصيد للتشجيع المادي لا يمكن أن يبلغ مقداراً كبيراً في ميزانية المؤسسة. فإذا فرضنا مثلاً ان الربحية الاعتيادية للمؤسسة كانت 15٪، وأن هناك حصة معتبرة من الربح تحول إلى ميزانية الدولة، فالحصة الباقية يذهب جزء منها فقط للتشجيع المادي، وفي أفضل المؤسسات لا تبلغ أكثر من 15٪ من رصيد الأجور، وهذا حافز غير كاف. بل تعتبر في أحسن الحالات كحافز إضافي، حيث ان الدور التشجيعي يجب أن يعود إلى الأجر الأساسي للعامل.

وباختصار ففي ظل نظام استخدام الحافز انطلاقاً من الربح يوزع الناتج على الدولة والمؤسسة، وهنا يطرح سؤال كيف تحدد مسؤولية الدولة ومسؤولية العاملين؟ ولتبسيط هذا الوضع تطرح بعض الأمثلة:

بفرض أن شاحنة محملة بالخرسانة أُفرغت في غير المكان المخصص لها، وتسببت في خسائر مقدارها (س) ليرة سورية، فمن سيسددها؟ بالتأكيد ستضاف هذه الخسارة إلى تكاليف وحدة المنتوج، ويقل ربح المؤسسة، وبالتالي ينعكس سلبياً على الجزء المقتطع من حصة الدولة من ضريبة الدخل، وسلباً على رصيد تطوير الإنتاج، والجزء الباقي الذي يتحمل هذا الضرر بشكل جزئي هو رصيد الأجر ورصيد التشجيع المادي.

مثال آخر، لقد وسعت الإدارة الجهاز الإداري، غير أن النشاط الاقتصادي لم يتحسن، وألحق ضرراً بالمؤسسة والاقتصاد، هل تنخفض في هذه الحالة الرواتب، ورصيد التشجيع المادي؟.

ومثال ثالث: لقد تم مثلاً شراء معدات من الخارج، ولكن بعد الحصول عليها لم توضع قيد الخدمة، وبقيت في المستودع، مما أدى إلى فقدان جودة تلك المعدات، فهل تغطي الدولة هذا الضرر؟ وطالما أن المؤسسات قائمة على أساس الحرص الاقتصادي المستقل فهي تتحمل المسؤولية الكاملة عن إيراداتها ونفقاتها ونتائج عملها، إذ إن الدولة في هذه الحالة لا تتحمل مسؤولية من التزامات المؤسسة، وتتحمله جماعة العاملين فيها على طريقة نظام المقاولة الجماعية، وفي ظل هذا النظام يقوم العاملون في المؤسسة الإنتاجية المعنية بالنشاط الاقتصادي كاملاً، فيحققون الأرباح، ويقلصون النفقات، ويدفعون قيمة المواد بغض النظر عن كونها تستخدم أم لا، وتقتطع المبالغ اللازمة لميزانية الدولة، وتغطى القروض والغرامات وغيرها من المدفوعات، ويكّون رصيد تطوير الإنتاج وغيره من الأرصدة، والجزء الباقي يتحول إلى ربح للعاملين في المصنع، بمعنى أنه

---

[3] كوروستيلفا: أساسيات تنظيم وتخطيط الاقتصاد الوطني.

يتحقق وفق هذا النظام مبدأ وحدة الدخول والتكاليف. وفي ظل هذا النظام فإذا تم شراء المواد دون الاستفادة منها أو زيادة الجهاز الإداري دون مردود سينعكس هذا سلباً على رواتب ودخول العاملين في المؤسسة ذاتها، أي سيتم دفع هذه الخسائر من أموال العاملين.

ويتصف هذا النظام بشيء من القسوة، ولكنه يؤدي إلى ظهور حالة تزول فيها الحاجة إلى كثير من المصاريف الإضافية على موارد معطلة، وستكشف النفقات الكبيرة الزائدة المتعلقة بتوفير جهاز إدارة المؤسسة ووظائف المستخدمين، التي لا حاجة لها، ويوفر الكثير من قيمة الآلات والمعدات التي لا ريعية لها. ومع ذلك فلا يخلو نظام العمل على مبادئ المقاولة الجماعية من الصعوبات، حيث يحتاج الأمر إلى معايير دقيقة لربط مستوى الأجور المبررة بمنظومة الأسعار المبررة، كما يحتاج هذا إلى تطبيق نظام الإدارة الديمقراطية في المؤسسة الإنتاجية بشكل صارم[4].

التمويل الذاتي والسياسة التسليفية:

في ظل الحساب الاقتصادي المستقل القائم على التمويل الذاتي للمؤسسات الإنتاجية، يظهر في بعض الفترات فائض من الأموال، وينتقص في فترات أخرى. ومن أجل ألاّ يبقى الفائض خاملاً وأن يحصل على دخل فلابد من إيداعه في المصارف لقاء فائدة معينة، والتي بدورها تقرضه للمؤسسات التي تحتاج إلى هذه الأموال، وبالتالي يصبح القرض هنا جزءاً لا يتجزأ من نظام عمل المؤسسات، ويدخل عضوياً في خطط تمويلها. ويجب هنا أن يتم التعامل مع الفوائد بشكل يضمن التناسب بين حجم ورصيد القرض والطلب عليه، إذ ترتفع الفوائد عندما يكون الطلب على القرض كبيراً والعكس صحيح.

إن أهم مشكلة في النظام التسليفي هي فقدان التوازن بين الأموال النقدية المستلفة من قبل المؤسسات والحاجة الفعلية إليها. وعندما لا تراعى الشروط الصارمة لمراقبة عمليات التسليف من البنوك للمؤسسات تحصل بعض المؤسسات على أموال غير محدودة بغض النظر عن نوعية المنتج وملاءمته للسوق وظروف تسويقه، ويؤدي احتياطي القسم الزائد عن المعدل إلى تكدسها في المؤسسات وضمورها، كما يتباطأ تعويض الأموال المتداولة مع تزايد الوظيفة التسليفية، ويؤدي إلى فقدان فعالية الدوافع التسليفية.

إن تعزيز دور الحساب الاقتصادي المستقل، والانتقال إلى التعويض الذاتي والتمويل الذاتي يقضي ضرورة استبدال التمويل دون مقابل بالتسليف في أغلب الأموال. وهذا يفترض تعزيز الصلة بين

---

[4] فوريتسوف ا. ي: مشاكل الاصلاح الاقتصادي أسباب ونتائج.

القروض المقدمة وفعالية استخدامها، وتعزيز الحساب الاقتصادي في النظام المصرفي بقدر كبير، ورفع درجة مرونته، ولهذا تقترح جملة من التصورات في هذا المجال أهمها:

إعادة النظر في سياسة التسليف المصرفي وفق الاتجاهات التالية:

- إن حصول المؤسسات على القروض المصرفية يجب أن يرتبط بمستوى معدل والفعالية الاقتصادية المخططة للمؤسسة والقابلة للتنفيذ بشكل كامل ويشارك البنك في مجال اختبار توظيفات الرساميل الأساسية ووضع المعدلات الاقتصادية المخططة لها.
- يجب أن يتم إلغاء النزعة الشكلية نهائياً لدى تقديم القروض بكل إشكالها بما فيها عند تقديم قروض الدفع.
- يتم تسليف المؤسسات العاملة على أساس الحساب الاقتصادي المستقل لتلبية الحاجات إلى موارد إضافية حقيقية ومعللة اقتصادياً من حيث مردودها وقدرة المؤسسة على تسديد القروض.
- يتحدد مقدار الفائدة المصرفية على أساس معدل توظيفات الرساميل الأساسية ويختلف مستوى الفوائد بالارتباط بوضع المؤسسة الحالي ومواعيد تقديم القرض.
- تتكون موارد البنك التسليفية من حساب الرصيد الثابت وقسم من الربح المصرفي ومخصصات الميزانية وكذلك الخصوم الحقيقية (ودائع طويلة ومتوسطة الأجل) ونمو الأموال المتداولة بالارتباط بنمو القيم المادية ذات الدوران السريع في الاقتصاد الوطني.
- إن تحويل المؤسسات المصرفية إلى الحساب الاقتصادي الكامل يفترض إقامة نظام توزيع أرباح البنك (الفرق بين الفوائد المتحصلة والقابلة للدفع) بين البنك والميزانية وكذلك بين الاتجاهات المختلفة لاستعمال الربح بما في ذلك الأرصدة الاحتياطية والمخصصة للتشجيع.

وبشكل عام فإن إصلاح النظام المالي التسليفي في ضوء معطيات الحساب الاقتصادي المستقل يؤدي في النتيجة إلى ضمان توازن الاقتصاد الوطني المادي والمالي ويفرز تأثير الدوافع المادية في فعالية الإنتاج واستخدام الموارد وصولاً إلى الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الحساب الاقتصادي والإدارة الديمقراطية في المؤسسة الإنتاجية:

في ظروف الحساب الاقتصادي المستقل تتغير وظيفة الإدارة في المؤسسة الإنتاجية بتحولها من الإدارة المركزية إلى الإدارة الديمقراطية بمشاركة العاملين في إدارة المؤسسة وفق الاتجاهات التالية:

- المشاركة في وضع الاتجاهات الاستراتيجية المستقبلية والخطط المناسبة لإدارة الاقتصاد داخل المؤسسة الإنتاجية.
- مراقبة تنظيم ونتائج تنفيذ القرارات والخطط المتخذة.
- المشاركة المباشرة في سياسة تعيين الكوادر وتوزيعها على المناصب المختلفة في إدارة المؤسسة طبقاً لكفاءاتهم ومؤهلاتهم.

إن توسيع الإدارة الديمقراطية في الإنتاج لا يعني أن العاملين يقومون مباشرة بإعداد هذا أو ذاك من الإجراءات التي تخص المسائل التقنية والإنتاجية حيث تبقى هذه الوظيفة من صلاحيات الإدارة بل تقتصر مهمة العاملين في الدرجة الأولى على مناقشة المشاريع التي تطرح على بساط البحث والمصادقة أو عدم المصادقة عليها وفي تحديد الاتجاهات الأساسية الاقتصادية للمؤسسة وتدقيق المشاريع وطرق تنفيذها وإيقاف سريان مفعول الأوامر عندما تخالف السياسة العامة المرسومة الموافق عليها من قبل هيئة العاملين[5].

إن المشاركة الفعلية لكل عامل في توزيع واستخدام الموارد التي حصل عليها العاملون في المؤسسة بنتيجة عملهم وتقدير مدى الإسهام العملي لكل واحد في النتائج العامة لعمل المؤسسة تساعد على توطيد الثقة بعمل المؤسسة ورفع مستوى المسؤولية عن نتائج العمل وتطوير شعور العامل بأن له دور هام في إدارة المؤسسة أما المسائل التي يعالجها العاملون في المؤسسة فتلخص في إقرارها لإنفاق صندوق الأجور وصناديق التشجيع الاقتصادي والموارد الأخرى التي تبقى تحت تصرف العاملين والمصادقة على خطة النفقات. كما توضع ضمن مهمات العاملين مسألة توزيع الموارد الخاصة بأجر العمل والحوافز المادية وفقاً لنتائج كل عامل في مجال العمل. وإضافة إلى ذلك فعلى هيئة العمل أن تقر أشكال التشجيع المعنوي والمادي للعاملين الطليعين وتحديد دائرة العاملين الذين يحصلون على المكافآت وفرض العقوبات التأديبية والمادية على العاملين غير المنتجين أو ذوي الإنتاج المتدني. كما تخضع لصلاحيات هيئة العمل وفق مبادئ ديمقراطية الإدارة في الحساب الاقتصادي المستقل انتخاب قيادة المؤسسة والموافقة على تعيين الكوادر وتوزيعهم وفق احتياجات المؤسسة.

وبالنتيجة فان تطبيق الحساب الاقتصادي المستقل والمراعاة العلمية والموضوعية لمكوناته المختلفة يحول إمكانيات الحصول على أرصدة التعويض وتأمين أجور العمل وتطوير الإنتاج إلى واقع، كما يتيح مجالاً واسعاً للاعتماد على الذات.

---

[5] ليبديف ف. ك: آفاق الإصلاح الاقتصادي.

- إن توسيع نطاق الاستثمارات الإنتاجية وتعدد العمليات الاقتصادية بين هذه الاستثمارات يؤدي إلى إمكانية التخطيط الشامل لكافة الجوانب وخاصة في مجال تمويل هذه العمليات ذاتياً. كما أن التطور السريع الجاري على النطاق المحلي والإقليمي والدولي في المؤسسات الاستثمارية المشابهة يؤدي إلى ضرورة إعطاء المبادرات الذاتية والصلاحيات الواسعة لإدارة المؤسسات الإنتاجية على حساب الإدارة المركزية العليا.

- ضرورة توفر الكوادر العلمية والتقنية المجربة في قيادة المؤسسات الإنتاجية القاعدية بشكل يصبح معه إمكانية اتخاذ قرارات صائبة متعلقة بالتمويل الذاتي للمؤسسة وإدارة نشاطها الاقتصادي بشكل فعال دون وصاية من الجهات المركزية العليا.

REFERENCES المراجع*

1- احمدوف ا. الحساب الاقتصادي الكامل-التمويل الذاتي وتغطية التكاليف،مجلة المسائل الاقتصادية – موسكو 1988.

2- براودي ف. ب آلية الإدارة الاقتصادية للانتاج والتداول السلعي الاستهلاكي،موسكو 1988.

3- جرينوف ا. ن وآخرون: آلية الإدارة الاقتصادية،موسكو 1988.

4- فونتسوف ي . ا مشاكل الاصلاح الاقتصادي أسباب ونتائج،موسكو 1987.

5- فورونين ا. ب وآخرون: الحساب الاقتصادي المستقل – تغطية التكاليف، التمويل الذاتي – مشاكل وخبرات،موسكو 1988.

6- كورستيلفا ي. م: أساسيات تنظيم وتخطيط الاقتصاد الوطني،موسكو 1988.

7- لبيديف ف. ك وآخرون: آفاق الاصلاح الاقتصادي،موسكو 1988.

* عناوين المراجع مترجمة عن اللغة الروسية.